تونس:
التجربة العسيرة
والديمقراطية المهددة

صلاح الدين الجورشي

تمر تونس حاليا بمنعرج خطير على إثر القرارات الاستثنائية التي أعلن عنها الرئيس قيس سعيد يوم ٢٥ يوليو, والتي بموجبها قام بتجميد البرلمان ورفع الحصانة عن جميع النواب, وإقالة رئيس الحكومة, وتجميع كل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في يده, مستعينا بالمؤسستين العسكرية والأمنية. هذا الحدث يشكل محطة هامة في مسيرة هذا البلد الذي سبق له أن انتفض ضد الرئيس الراحل زين العابدين بن علي وأطاح به يوم ١٤ يناير ٢٠١١, مدشنا بذلك سلسلة من التحركات الشعبية في عديد الدول العربية من أجل بناء أنظمة ديمقراطية فعلية, لكن بعد أكثر من عشر سنوات من الصمود ومقاومة العراقيل والعوائق تجد التجربة التونسية نفسها في مأزق غير مسبوق, ومهددة باحتمال العودة الى حقبة الاستبداد البغيض. كيف حصل ذلك ؟ وما هي الدروس المستخلصة ؟ وما هي حظوظ إنقاذ التجربة من المخاطر التي تحدق بها من جميع الجوانب ؟ وما هي تداعيات الحالة التونسية على المنطقة العربية ؟.

لاقت هذه القرارات تجاوبا شعبيا واسعا, حيث اعتقدت أوساط واسعة من عموم التونسيين, وكذلك من قبل النخب السياسية والنشطاء ووالمثقفين أن الذي حدث هو بداية حركة إصلاحية من شأنها أن تضع حدا للانهيار الناتج عن سوء إدارة البلد من قبل الأحزاب التي كانت مهينة على الشأن العام, والتي قادت البلاد نحو أزمة شاملة. لكن لم يقف الرئيس سعيد عند تعطيل البرلمان والإطاحة بالحكومة, وإنما أصدر بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٢ المرسوم عدد ١١٧ الذي أضفى به الصبغة القانونية على الإجراءات السابقة, واعتمد عليه لاحتكار جميع صلاحيات الدولة حيث ضرب مبدأ الفصل بين السلط, وجمع كلا من السلطتين التنفيذية والتشريعية, وفتح الباب أمام التدخل في السلطة القضائية, مما وضع أرضية مناسبة لممارسة الحكم الفردي, وهو ما سماه المختصون في القانون الدستوي ب " الدكتاتورية الدستورية ". ولميكتف بذلك, بل رفض الإعلان عن خارطة الطريق التي ترسم المرحلة القادمة, وقال من يبحث عن الخرائط عليه أن يتوجه نحو الجغرافيا, وهو ما أضفى الكثير من الغموض على التوجهات العامة للدولة.

ما تم الإعلان عنه يوم ٢٥ جويلية كان مقدمة لإصدار هذا المرسوم, الذي يعتبر وثيقة للتنظيم المؤقت للسلط, والذي سيفضي إلى تنفيذ جملة من القرارات المختلفة بما في ذلك الماسة بعديد الحريات, والتي من شأنها أن تمهد الطريق نحو إقامة مشروعه السياسي البديل, الذي يسميه " التنظيم القاعدي " أو " الديمقراطية القاعدية".

لهذا السبب تعمد الرئيس سعيد تجنب وضع سقف زمني للإجراءات الاستثنائية التي اعتمدها, وذلك حتى يتمكن من التخلص من النظام السياسي المنبثق عن دستور ٢٠١٤, وذهب إلى أكثر من ذلك عندما أوقف العمل بهذا الدستور قبل أن يعلن بشكل فردي إلغاء حوالي ثلثي فصول هذا الدستور والتي تتعلق بالديباجة والباب الأول والثاني المتعلقين بالحريات والحقوق.

لم يخف الرئيس قيس سعيد آراءه السياسية التي أفصح عنها بوضوح قبل الانتخابات الرئاسية بفترة طويلة, وشرحها بأكثر تفصيل خلال حملته الانتخابية. لكن مع ذلك لم تأخذها الطبقة السياسية بعين الاعتبار, ولم تتوقع الأحزاب وجزء كبير من منظمات المجتمع المدني أن هذا الأستاذ الجامعي الذي لا يحمل وراءه ماض سياسي سيصبح رئيسا للدولة, وأن يحصد رقما قياسيا في عدد الأصوات المؤيدة له, والتي تجاوزت ٧٦ بالمائة من مجموع الناخبين.

صحيح أن عوامل عديدة تظافرت لتحقيق هذه النتيجة الساحقة, لكن المهم أن هذا الصعود الصاروخي لقيس سعيد أحدث رجة داخل الطبقة السياسية, وترتبت عنه عديد التداعيات الهامة مكنته في الأخير أن يقلب الطاولة لصالحه, وأن يهمش مؤقتا جميع الأحزاب التي وجدت نفسها عاجزة عن استعادة نفوذها ومواقعها الشعبية والمؤسساتية. حتى حركة النهضة ذات الخلفية الدينية فقدت " فجأة " حضورها القوي باعتبارها الحزب الأول في تونس وداخل البرلمان, بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس سعيد, والتي بموجبها تعطلت الحياة الحزبية في الفترة الأخيرة بشكل كامل أو يكاد.

البرنامج السياسي لقيس سعيد

طرح قيس سعيد بعد الثورة وثيقة تحت عنوان " من أجل تأسيس جديد " أكد فيها أنه " يجب ان يكون هناك فكر سياسي جديد يترجمه نص دستوري بالفعل ". ودعا فيها إلى ان يكون البناء السياسي " قاعديا ينطلق من المحلي نحو المركز". يعني بذلك إناء مجالس محلية, وأن يتم الاقتراع بالأغلبية مناصفة على الأفراد, ثم " يتم الاختيار بالقرعة على من سيتولى تمثيل المجلس المحلي في المستوى الجهوي " الذي يتولى التنسيق بين مختلف المشاريع التنموية المحلية. بعد ذلك يتم " التصعيد من المجالس المحلية الى الجهوية ثم الى البرلمان ". بناء عليه يتم إلغاء الانتخابات التشريعية التي ستعوض بعملية التصعيد التي ستصبح الآلية الجديدة للتناوب على المسؤوليات. وأكد منذ ذلك التاريخ على أنه في حال انتخابه لن تكون هناك في سنة ٢٠٢٤ انتخابات برلمانية. واعتبر أن الديمقراطية النيابية في الدول الغربية " أفلست وانتهى عهدها". وبنـاء عليه " انتهى عهد الاحزاب , والشعب صار يتنظم بطريقة جديدة". فالاحزاب "جاءت في وقت معين من تاريخ البشرية, بلغت اوجها في القرن الـ١٩ ثم في القرن ٢٠ , ثم صارت بعد الثورة التي وصلت على مستوى وسائل التواصل والتكنولوجيات الحديثة احزابا على هامش الدنيا في حالة احتضار, ربما يطول الاحتضار لكن بالتأكيد بعد سنوات قليلة سيتنهي دورها". وإذ تعهد بعدم إلغاء الأحزاب, إلا أن " التعددية ستبقى قائمة الى أن تندثر وحدها ", وسيتعامل معها " بمقتضى القانون , لو كانت الأحزاب قادرة حقيقة وفاعلة لقادت هي الانفجار الثوري الذي عاشته تونس ولكانت هي التي قادت الحراك الشعبي , نحن دخلنا مرحلة جديدة من التاريخ", هذه المرحلة يصفها ب " الانتقال الثوري الجديد".

يفهم من هذه الأطروحة أن الرئيس سعيد كان منذ البداية مناهضا للديمقراطية التمثيلية, لا يؤمن بدور الأحزاب, ولا يثق في المؤسسات الوسيطة التي يمكن أن تشوه إرادة الجماهير, وتفرغ العملية الديمقراطية من محتواها. لكن رغم أن هذه الأطروحة قديمة, وتعود على القرن الثامن عشر, ورغم تعارضها الكامل مع جزء حيوي من المسار الذي اختارته الطبقة السياسية بجميع ممثليها وأحزابها وتياراتها وتناقضاتها, فقد نجح سعيد برقم خيالي في انتخابات ٢٠١٩, ولقي ترحيبا واسعا عندما أوقف المسار الانتقالي وأصبح بموجب ذلك الشخص الوحيد المتحكم في دواليب الدول.

لتفسير ذلك, يجب الرجوع إلى ما حدث قبل ٢٥ جويلية.

مقدمات الأزمة

لولا الأزمة لما حدثت الثورة. فالذين استلموا دواليب الحكم بعد ٢٠١١ ورثوا عن المرحلة السابقة تركة ثقيلة على أكثر من صعيد. لكن في المقابل لم يجدوا الدولة في حالة إفلاس. كانت هناك مدخرات استعان بها الحكام الجدد خلال فترات توليهم السلطة, لكنهم تشاركوا بنسب متفاوتة في استنفاذ هذه المدخرات دون أن يتمكنوا من الحفاظ عليها أو تنميتها.

كانت المعضلات الاقتصادية تتراكم منذ البداية, ورغم أن المؤشرات على أن الأزمة مرشحة لتزداد أكثر خطورة, إلا أن الحكام الجدد لم يقدروا ذلك حق قدره, بل كانوا مشغولين بالجانب السياسي الذي اعطوه الأولوية, وجعلوا منه المدخل الرئيسي لإعادة ترتيب البيت التونسي.

لهذا تم التوجه نحو مراجعة الشرعية التي يستمد منها النظام السياسي قوته وتوازنه. وقع سد الشغور على مستوى رئاسة الدولة بعد مغادرة الرئيس زين العابدين بن علي البلاد, حيث تم الاعتماد على الدستور لمنعه من التفكير في العودة إلى الحكم, كما تم إقحام جزء من أطراف النظام القديم في عملية انتقال السلطة من خلال إشراك رئاسة البرلمان ورئاسة الحكومة حتى يقع تجنب حصول صراع دموي بين أركان السلطة, وهو ما أضفى طابعا سلميا على عملية الانتقال.

بعد تأمين حالة الاستقرار والأمن في البلاد عن طريق تشكل لجان الأحياء التي منعت حصول فوضى في البلاد, تم اللجوء إلى القضاء من أجل حل الحزب الحاكم سابقا) التجمع الدستوري الديمقراطي (الذي كان بمثابة الذراع السياسي للسلطة, والماسك بدواليب الدولة لفترة امتدت ٢٣ عاما, وهي مرحلة حكم الجنرال بن علي.

رغم اعتصام القصبة الأول والثاني الذي قام بهما الشباب المتمرد والقادم من المدن والقرى الأكثر فقرا والذي فجر وقود الثورة, وعبر عن الطابع الاجتماعي المتأزم لتونس الثائرة, إلا أن عموم السياسيين الفاعلين والمؤثرين استمروا في رهانهم على العامل السياسي, ولم يدركوا أن الاقتصاد هو المحرك للبلاد, وأن تأثيراته قد تحدث أوضاعا يصعب التحكم فيها, وأن ذلك من شأنه أن يغير موازين القوى, ويخلق خارطة جديدة قد تعيد أشباح الماضي, وتنسف أحلام الجماهير التي لخصتها الثورة في شعـــــار " شغل .. حرية.. كرامة وطنية".

اعتقدت غالبية الأطراف والقوى السياسية والاجتماعية أن إلغاء دستور ١٩٥٩ وصياغة دستور جديد بعد أن استرجع الشعب حريته وإرادته من خلال الثورة التي قام بها هو المدخل لبناء نظام جديد. نظمت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي, وعاشت البلاد ثلاث سنوات من الجدل والصراع وتجاذب الأيدلوجيات والمصالح من أجل صياغة مرجعية دستورية جديدة وبديلة عن المرحلة السابقة. هكذا ولد دستور ٢٠١٤ في ظروف لم تكن مستقرة, تخللتها اغتيال زعيمين من مؤسسي الجبهة الشعبية اليسارية, وانتهت بإسقاط حكومة الترويكا بزعامة حركة النهضة بعد اعتصام الرحيل الذي نظمته المعارضة, وكاد أن يفضي إلى حالة من التقاتل وانهيار المسار الانتقالي.

توجت مرحلة البحث عن نظام سياسي بديل بتوافق واسع حول نص الدستور, والشروع في التداول على الحكم من خلال الانتخابات, واعتماد نظام شبه برلماني تلعب الأحزاب دورا أساسيا من خلال اعتماد الأغلبية.

أزمة النظام السياسي

أثبتت الأيام والوقائع أن النظام السياسي الذي تم اعتماده يعاني من حالة اختلال واضح بين السلط. فصلاحيات رئيس الدولة المنتخب مباشرة بالاقتراع العام أقل من صلاحيات رئيس الحكومة الذي يعينه الحزب الفائز أو تتوافق حوله الأحزاب التي ستشكل الائتلاف الحاكم. لهذا السبب نشبت باستمرار خلافات وصراعات منذ أن بدأ تنفيذ الدستور. لوحظ ذلك بالخصوص في عهد الرئيس الباجي قايد السبسي, الذي دخل في خلاف حاد من رئي الحكومة يوسف الشاهد رغم أن هذا الأخير ينتمي إلى نفس الحزب الذي أسسه السبسي, والذي اختاره رغم أنه ليس أفضل من غيره من الكوادر العليا للحزب. وانتهى هذا التنازع إلى خروج الشاهد من حزب الرئيس) نداء تونس (وأسس حزب) تحيا تونس (. بعد ذلك تجدد الأمر بين حركة النهضة وقيس سعيد سواء عندما عينت هذه الأخيرة مرشحا قريبا منها لكنه فشل في الحصول على الأغلبية البرلمانية, أو عندما عين الرئيس سعيد رئيسي حكومة حين عادت إليه مبادرة الاختيار.

أثبتت التجربة أن سلطة تنفيذية برأسين لم تنجح في تعزيز ديمقراطية ناشئة كالتي تعيشها تونس. لقد كشفت الممارسة عن قيام صراع متجدد بين الطرفين حول مسألة الصلاحيات, وأن هذا الصراع يكون في الغالب على حساب مؤسسات الدولة وهيبتها. وقد يؤدي إلى إضعافها وتفكيكها, خاصة إذا كان رئيس الدولة ورئيس الحكومة من حزبين مختلفين ومتصارعين. لكن لماذا تم اختار النظام شبه البرلماني من قبل المجلس الوطني التأسيسي ؟.

حدث ذلك بسبب التجربة السيئة السابقة للنظام الرئاسي تحت ظل الرئيسين بورقيبة وزين العابدين بن علي. فهما حولا النظام الرئاسي على نظام رئاسوي نظرا للنزعة الفردية العالية التي جعلتهما يتصرفان في الدولة وفي السلطة بشكل مطلق. لهذا, عندما حدثت الثورة, مالت الأغلبية الواسعة من السياسيين والأحزاب نحو تقييد صلاحيات الرئيس مقابل التوسع في صلاحيات البرلمان خوفا من السقوط في الحكم الفردي وتعريض الديمقراطية الجديدة إلى التهديد المباشر من ذوي النزعات الاستبدادية. لكن عند تطبيق هذا النظام على أرض الواقع اتضحت مساوئه في بلد مثل تونس التي تعود الناس فيها على الخضوع للرجل القوي القادر على مسك الدولة وإدارتها بفضل قدراته الشخصية وزعامته الفطرية, خاصة في غياب أحزاب قوية ذات ثقافة سياسية عريقة وملتزمة بالقانون وبضوابط النظام الديمقراطي.

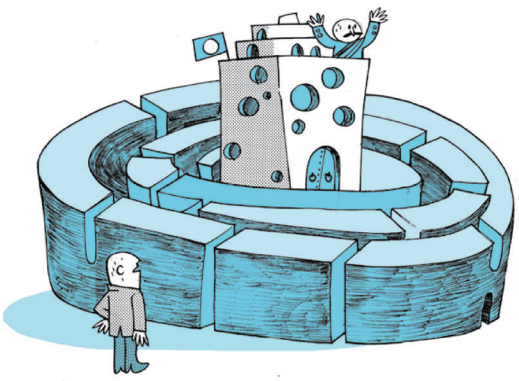

فشل الأحزاب وتفشي الفساد البنيوي

ظاهرتان عطلتا المسار الديمقراطي، وأفقدته القدرة على أن يعطي الثمار التي ينتظرها الشعب التونسي بفارغ الصبر. لقد أثبتت العشرية الأولى بعد الثورة أن الأحزاب السياسية لم تكن في مستوى المسؤولية, حيث لم يؤدي التنافس بينها إلى تقوية الدولة والنهوض بالمجتمع, وإنما حدث العكس تماما, حيث قامت بتغليب مصالحها الظرفية على حساب مصلحة التونسيين. وبدل أن تكون الأحزاب في خدمة الدولة أخضعت الدولة لتكون في خدمة الأحزاب وقادتها. وهو ما جعل الانتصار في الانتخابات مدخلا للتحكم في المؤسسات وفي السياسات العامة.

باستثناء حركة النهضة التي تجاوزت الخمسين عاما من تاريخ تأسيسها, تعتبر بقية الأحزاب التونسية وليدة المرحلة. فهي صغيرة من حيث الحجم, لا تملك برامج حقيقية لقيادة البلد. يعاني الكثير منها من علة الانقسام والتذرر نتيجة ضعف الديمقراطية الداخلية, وصراع القيادات وتضارب المصالح والحسابات والأجندات. لهذا اتسم المشهد الحزبي بالضعف والتفكك المستمر بين مكوناته. ويتضح ذلك بشكل جلي وصادم عند الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية. حتى الأحزاب العقائدية القديمة مثل اليسار الماركسي أو القومي غرقت في خلافاتها البينية التي لا تنتهي, وهو ما حكم بالفشل على تجربة الجبهة الشعبية التي لشكلت من ثمانية مجموعات حزبية صغيرة, لكن تجربة العمل المشترك لم تصمد طويلا وانهارت قبل نهاية الدورة النيابية الأخيرة) برلمان ٢٠١٤ - ٢٠١٩ (.أما الحزب الدستوري الذي حكم البلاد منذ اتقلالها, فقد انهار كليا بعد قرار حله قضائيا, وتحول أنصاره إلى مجموعات متصارعة, وتحاول المحامية عبير موسي استثمار المعركة ضد حركة النهضة والتيار الإسلامي استغلال تاريخ هذا الحزب من أجل إعادة بنائه من جديد من أجل استثمار المناخ الديمقراطي لاستعادة السلطة المفقودة, والرجوع بالبلاد إلى المرحلة السابقة.

حتى الإسلاميون دخلوا بدورهم السباق نحو السلطة بدون برنامج سياسي حقيقي، وبدون خبرة في مجال إدارة الحكم. لهذا فشلوا في تقديم البدائل، وخضعوا لسياسة المناورات والتحالفات غير المبدئية من أجل البقاء في السلطة، فدفعوا نتيجة ذلك ثمنا باهضا، وتحولوا إلى طلاب سلطة بعد أن ظنت الجماهير بكونهم الأقدر على تحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالفئات المسحوقة.

لم تكتف تجربة الأحزاب بالعجز عن التغيير، وإنما تورط معظمها في علاقات مشبوهة وغير سليمة مع شبكات الفساد والفاسدين. إذ بدل أن تحارب هذه الفئات الطفيلية وجدت الأحزاب نفسها أو معظمها في حالة تقاطع مصالح معها، حين احتاجت لدعمها من أجل كسب الرهان الانتخابي والوصول إلى الحكم. كما أن انشغالها بالسياسات اليومية مكن هذه الشبكات من اختراق أجهزة الدولة، ووضعت يدها على قطاعات واسعة من الاقتصاد الحيوي، ووسعت من دائرة السوق الموازية التي اصبحت في مقدمة المعضلات التي تعاني منها تونس. فانتخابات ٢٠١٩ أفرزت برلمانا ضعيفا ومشوها وممزقا. إذ من بين أعضائه عدد من المهربين والنواب المتهمين بالفساد والتحيل والقيام بصفقات مشبوهة. وهو ما دفع بعديد النواب إلى القول " لا يشرفهم الانتماء إلى هذا البرلمان".

كما تحول البرلمان إلى ساحة معارك تتجدد بشكل يومي، ويتابعها التونسيون يوميا وهم في حالة ذهول. إذ بدل أن يقدم نواب الشعب صورة جدية عن مسؤولين تم انتخابهم من أجل معالجة المشكلات الحارقة، ومراقبة السلطة التنفيذية، إذ بالعديد منهم يقدمون اسوء المشاهد لأفراد لا يحترمون القانون، ولا يلتزمون بتقاليد الحوار، ولا يستعمون لبعضهم البعض، يمارس بعضهم البلطجة بشكل مقزز، ويعتدي بعض على بعض بالعنف، ويسمح بعضهم بأن ينهار ضربا على زميلة له بقطع النظر عن دورها في ترذيل البرلمان وحرصها المفضوح من أجل إيقاف أعماله وإشاعة الفوضى داخله.

ثم وصول رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي إلى رئاسة البرلمان تسبب في توتير الأجواء، ودفع بعديد الكتل والنواب إلى القيام بمحاولات من أجل سحب الثقة منه دون نتيجة، وهو ما أضاع الكثير من الوقت والجهد على حساب القضايا الجادة واحتياجات الدولة ومطالب المواطنين. هذا كله وجه ضربة قوية لمؤسسة البرلمان التعددي والديمقراطي، وأعطى صورة سيئة عن التجربة الديمقراطية التمثيلية. وهو ما دفع بقطاع واسع من المواطنين إلى المطالبة بعد سنتين من انتخابات ٢٠١٩ بإلغاء البرلمان والتخلي عنه نهائيا بعد ان بدا لهم بكونه أصبح عبئا عليهم بدل أن يكون فرصة لممارسة حقهم في الرقابة والمحاسبة.

أساءت الأحزاب السياسية لتجربة الانتقال الديمقراطي, مما عمق الفجوة بينها وبين عموم المواطنين. هناك حزبان يتحملان مسؤولية واسعة في ما آلت إليه الأوضاع في تونس. الحزب الأول هو حركة النهضة التي تشبثت بالبقاء في السلطة طيلة المرحلة الماضية, والتي تولت الحكم في بداية الثورة في إطار ما سمي بتجربة الترويكا, فقدمت أداء ضعيفا, وتسببت في خلق أوضاع خطيرة على أكثر من صعيد. وهو ما يفسر عمق المسافة التي أصبحت تفصلها عن عموم التونسيين الذين عبروا عن ذلك من خلال تقلص قاعدتها الانتخابية حيث خسرت حركة النهضة مليون ناخب خلال دورتين فقط, كما خرج التونسيون يوم ٢٥ جويلية للتعبير عن فرحتهم لما اعتبروه " إبعاد للنهضة عن السلطة". ويعود ذلك إلى سلوكها الزبوني في عملها الحزبي, تنكرها لوعودها الانتخابية ودورها في تشويه الحياة السياسية. كما أن تجربتها في السلطة خلفت وراءها العديد من التساؤلات ومناطق الظل التي لا تزال في حاجة ملحة للكشف عنها. فهي قطعا تتحمل مسؤوليتها السياسية في الاغتيالات التي حصلت خلال فترة حكمها, وذلك في انتظار ما سيحكم به القضاء حول مدى مشاركتها الفعلية في تلك الأحداث الأليمة التي هزت الشارع التونسية وعمقت الأزمة الداخلية.

أما الحزب الثاني فهو " نداء تونس " الذي أسسه الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي, والذي تمكن من تعديل موازين القوى في البلاد, ونجح في إزاحة حركة النهضة عن المرتبة الأولى, واستعاد أجهزة الدولة منها, وجمع عددا واسعا من المثقفين والسياسيين القادمين من تجارب حزبية وأيديولوجية متنوعة يسارية وليبرالية وعروبية ونقابية. كما رفع الحزب شعار الدفاع عن الحداثة والعلمانية وحقوق المرأة, رغم تحالف قيادته مع حركة النهضة. هذا الحزب حكم لمدة خمس سنوات, ولم يسمح للإسلاميين إلا بوزارة واحدة حسب شهادة رئيس الحكومة يوسف الشاهد, لكن مع ذلك قدم أداء ضعيفا, وعمق الروح الزبونية في الطبقة السياسية, وفشل في تنمية البلاد, وقدم صورة سيئة عن حزب حاكم ملغم, وفتح الباب أمام الحكم العائلي حيث نجح ابن رئيس الدولة في أن يتحكم في مصير الحزب, وأن يفرغه من مئات الكوادر, ودفع بالعديد منهم إلى الاستقالة وتأسيس أحزاب صغيرة متنافسة ومتصارعة. وكانت النتيجة ان أكبر حزب في البلاد ينهار في انتخابات ٢٠١٩, ولا يحصد سوى عدد قليل من المقاعد في البرلمان, ويخرج نهائيا من دائرة الأحزاب الفاعلة.

الاقتصاد المنهار

لا يفسر الفشل السياسي وحده الخيبة الواسعة التي أصابت المواطنين بعد ١٠ سنوات من الثورة. لا يمكن فهم ذلك إلا بالعودة إلى الأزمة الاقتصادية المعقدة التي أفقدت تونس عديد المكاسب التي كانت تتمتع بها من قبل. لقد فشلت جميع الحكومات المتعاقبة، والتي بلغت ثمانية، في تحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية التي كان يطالب بها الشباب خلال مواجهاته ضد نظام الرئيس بن علي. حتى المكاسب التي حصل عليها العمال في القطاعين العام والخاص، والتي تحققت بفضل نضالات الاتحاد العام التونسي للشغل، سرعان ما ابتلعتها الأزمة، وخفف من أهميتها التضخم وارتفاع الأسعار.

لم تجرأ كل الحكومات بدون استثناء بدون استثناء على تغيير النمط التنموي الذي تم اعتماده لفترة طويلة وفقد صلاحيته، وأدى إلى حالة الانسداد التي عرفتها البلاد قبل الثورة. لقد اعتمدت الحكومات المتعاقبة على نفس " الخيارات اللبرالية الداعمة للوبيات الأعمال الطفيلية، وتخلت عن دور الدولة وعن التزاماتها الاجتماعية خاصة في القطاعات الاستراتيجية مثل الصحة والتعليم، إلى جانب لامبالاتها أمام تأزم مؤسسات القطاع العمومي وتركها فريسة للفساد والترهل مع الاكتفاء بحلول سهلة تهدد بخصخصتها". كما تورطت كل الحكومات في مسار إثقال البلاد بديون ذات نسق تصاعدي، وهي سياسة ألقت بتداعيات سيئة على حاضر البلاد ومستقبلها، دون أن يكون ذلك مصحوبا برؤية تنموية بديلة تعتمد على تجيع الاستثمار، والمراهنة على القطاعات الاستراتيجية، خاصة الزراعة والطاقات البديلة.

قانون انتخابي سيء

تسهم القوانين الانتخابية بشكل واسع في صياغة المشهد السياسي في أي بلد. لهذا كان الهاجس الكبير بعد الثورة وضع قانون جديد يقطع مع القانون السابق الذي لم يكن له معنى في ظل سلطة الحزب الحاكم والرئيس الأوحد. وكان الخوف السائد في الأوساط المناهضة للإسلاميين وداخل اللجنة التي كلفت بصياغة القانون الانتخابي هو كيفية قطع الطريق أمام حزب قوي مثل حركة النهضة من السيطرة على الدولة, والانفراد بصياغة الدستور الجديد, من خلال كسب أغلبية واسعة في المجلس الوطني التأسيسي ثم البرلمان. وعلى هذا الأساس تم التحشيد من أجل أن يضم هذا المجلس أغلب العائلات الحزبية والسياسية لتحقيق المشاركة الفعلية من قبل الجميع في صياغة الدستور, والتصدي لمحاولات الهيمنة أو القضاء على التنوع الفكري والسياسي. وحتى يتحقق ذلك تم اعتماد " نظام القائمات مع الأخذ بأكبر البقايا " الذي يسمح لأكبر ممكن من المرشحين الوصول إلى البرلمان. وهو نظام خلق عدم مساواة بين مرشح حصل على ٣٠ الف صوت وبين آخر نجح بأقل من ثلاث آلاف صوت. لكن مع ذلك كان السياق السياسي في البلاد يبرر الاستناد على هذا النظام لإضفاء أكثر ما يمكن من المصداقية على الدستور الجديد. لكن المشكلة ان العمل بهذا القانون استمر فيما بعد, وتسبب في خلق برلمان هجين.

بعد مرور عشر سنوات عن انتخابات المجلس التأسيسي, توجد رغبة واسعة داخل الوسط السياسي والمجتمع المدني في إحداث جوهرية على القانون الانتخابي الحالي الذي يحمله الكثيرون مسؤولية الأزمة السياسية الراهنة في ظل برلمان مجزئ وفاقد للمصداقية. وهو ما حال دون وجود أغلبية قوية قادرة على إدارة الحكم, وخلق حالة من عدم الاستقرار الحكومي. على هذا الأساس دعت منظمات المجتمع المدني المتابعة للمسألة الانتخابية إلى تعديل شروط الترشح للانتخابات التشريعية, لأن القانون الحالي سمح لكل من هب ودب بأن يترشح", وهو ما يقتضي ضرورة "ترشيد الترشحات" عبر وضع شروط موضوعية, تضمن "الحد الأدنى من المستوى التعليمي, ونظافة اليد, وخلو السجل العدلي من أي عقوبات قضائية".. كما تمت المطالبة بضمان رقابة الحملات الانتخابية من أجل " سد الثغرات, والحيلولة دون مصادرة إرادة الناخب بالرشاوي الانتخابية ", إلى جانب اعتماد نظام العتبة بين ٣ و٥ بالمائة الذي من شأنه أن يدفع الأحزاب نحو تقوية نفسها, واللجوء إلى بناء تحالفات انتخابية تكون قادرة على الاستمرار وتحقيق النجاعة. فالتشتت الحزبي زاد في إضعاف الأحزاب وحول الكثير منها إلى مجرد حوانيت صغيرة غير قادرة على التأثير وتغيير موازين القوى.

لقد سبق أن صوت أغلبية نواب البرلمان لصالح تعديل الفصل ٤٢ من القانون الانتخابي, في محاولة منهم منع ترشح نبيل القروي رئيس حزب قلب تونس إلى جانب سيدة أعمال ألفة التراس رامبورغ بحجة اعتمادهما على أعمال خيرية من أجل الإشهار السياسي قبل فترة وجيزة من الانتخابات الرئاسية والتشريعية ٢٠١٩. وقد نص القانون الجديد الذي تم التصويت عليه على أنه "لا يقبل الترشح للانتخابات التشريعية لكل شخص أو قائمة تبيّن للهيئة (الانتخابية) قيامه أو استفادته خلال الـ١٢ شهرا التي تسبق الانتخابات بأعمال تمنعها الفصول ١٨ و١٩ و٢٠ من المرسوم عدد ٨٧ المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية", أو "تبيّن قيامه أو استفادته من الإشهار السياسي".

رغم التصويت على هذا التعديل بغالبية ١٢٨ صوتا مقابل ٣٠ وامتناع ١٤ إلا أن الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي قد امتنع عن التوقيع على المشروع بحجة أنه لا يجوز تغيير قواعد اللعبة أثناء اللعب, إذا أن توقيت تقديم التعديل المقترح للقانون الانتخابي تم قبل فترة وجيزة من انطلاق الحملة الانتخابي. وقد كان محقا في ذلك, غير أن تلك المحاولة رغم الحسابات السياسية التي وراءها, كشفت بوضوح عمق المخاطر التي تهدد الانتخابات, وتجعل البرلمان مقدوحا في شرعيته الديمقراطية, ومهددا بالاختراق وفقدان المصداقية. وهو الأمر الذي سيمهد الطريق فيما للرئيس قيس سعيد للطعن فيما يسميه بالديمقراطية التمثيلية الشكلية, ويعمل على إلغائها.

الديمقراطية الناشئة في خطر

يخشى على الديمقراطية الناشئة بتونس في أن تفقد قيمتها لدى أغلب التونسيين بعد عشر سنوات من التعثر وسوء الإدارة والتراجع المرعب في القدرة الشرائية للمواطن, وتفاقم البطالة واستنزاف إمكانيات الدولة, واتساع تداعيات الأزمة الأخلاقية للطبقة السياسية وانتشار الفساد بكل غير مسبوق. إذ عندما يشك المواطنون في جدوى الديمقراطية, ويرون فيها إهدارا للجهد والوقت والثروة الوطنية, ويبحثون بناء على هذه المعاينة السلبية عن " المهدي المنتظر " الذي يكون قادرا على وضع حد للتجربة, وإعادة البلاد إلى حالة الانضباط ولو على حساب الحريات وحقوق الإنسان, فذلك يعني أن الخيار الديمقراطي أصبح في خطر حقيقي.

تقف تونس حاليا في هذا المنعرج الخطير, رغم أن الرئيس قيس سعيد ليس له ماض استبدادي, ولا يزال يؤكد في عديد المناسبات على كونه ملتزم بحماية الحريات وحقوق الإنسان, وأنه لن يخون دروسه التي كان يلقيها على طلابه بكلية الحقوق. لكن رغبته القوية في تغيير النظام السياسي وتجميد العمل بالدستور وتوجهه نحو الانفراد بالسلطة في غياب سلطة تشريعية مستقلة وفاعلة اثار المخاوف, وبدأ يوفر أرضية لقيام جبهة معارضة قوية من أجل الدفاع عن المسار الديمقراطي.

تأكد ذلك بإصدار عندما أصدر الرئيس سعيد أمرا تحت عدد ١١٧ مدد بموجبه حالة الإجراءات الاستثنائية, وفتح المجال إلى تغييرات فوقية خطيرة وسعت من دائرة الذين المقتنعين بأن ما حصل هو " انقلاب كامل الأركان". إذ بموجب هذا الأمر " يتم إصدار النصوص ذات الصبغة التشريعية في شكل مراسيم يختمها رئيس الجمهورية ", وتشمل ٣١ مجالا يتعلق بالسلطة التشريعية من بينها تنظيم العدالة والقضاء, والإعلام والصحافة والنشر,و تنظيم الأحزاب والنقابات والجمعيات والمنظمات والهيئات المهنية وتمويلها,و تنظيم الجيش الوطني، وقوات الأمن الداخلي والديواني والقانون الانتخابي والحريات وحقوق الإنسان، والأحوال الشخصية, ونظام إصدار العملة, و ضبط الوظائف العليا, إلى جانب المبادئ الأساسية لنظام الملكية والحقوق العينية والتعليم والبحث العلمي والثقافة والصحة العمومية والبيئة والتهيئة الترابية والعمرانية والطاقة وقانون الشغل والضمان الاجتماعي.

والأهم من ذلك كله ما نص عليه الفصل السابع من كونه "لا تقبل المراسيم الطعن بالإلغاء". أي ان المراسيم تصبح أعلى من القانون ومن الدستور. كما حول النظام السياسي دون أن يستير أحدا, فالرئيس " يمارس السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها رئيس حكومة.".

كما أن الرئيس سعيد سيلجأ بقوة إلى آلية الاستفتاء لتمرير أي تشريع يريده, مستغلا المساندة الشعبية التي يتمته بها حاليا. كما نص هذا الأمر على أن " يتواصل العمل بتوطئة الدستور وبالبابين الأول والثاني منه, وبجميع الأحكام الدستورية التي لا تتعارض مع أحكام هذا الأمر الرئاسي "حسبما ورد في الفصل ٢٠ منه. وهو ما استند عليه المعارضون في الداخل والخارج لاتهام قيس سعيد بالانقلاب على الدستور الذي بجرة قلم تم شطب معظم فصوله١.

رفض الرئيس التونسي كل محاولات إثنائه عن تنفيذ خطته, مستندا في ذلك على التأييد الشعبي العريض الذي لا يزال يتمتع به بعد شهرين ونصف من تجميد البرلمان وإقالة الحكومة. فهو يحظى بنسبة ٧١ بالمائة في آخر استطلاعات الرأي, كما أنه يعتقد بأن العودة إلى الشرعية الدستورية ستكون بمثابة التراجع إلى الخلف تحت ضغط المعارضة من جهة واستجابة لمطالب القوى الخارجية) الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (التي توالت في الفترة الأخيرة من جهة أخرى.

بقي الرئيس سعيد مصرا على رفض العودة على ما قبل ٢٥ يوليو, كما أنه ماض قدما نحو تنفيذ مشروعه السياسي مهما اشتدت الضغوط, وهو ما جعل السيناتور الأمريكي مورفي الذي زار تونس بمعية وفد يمثل الكنغرس يؤكد في حوار له أن الرئيس سعيد " فعل عكس ما وعدنا به". نفس الانطباع الحاصل لدى مختلف دوائر الاتحاد الأوربي. إذ بعد صدور الأمر الرئاسي ١١٧, الذي مدد الاجراءات الاستثنائية دون تسقيف زمني, وعبر عن رغبته في تغيير النظام السياسي وأيضا القانون الانتخابي, أصبحت البلاد في وضع مختلف عما كانت عليه خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي .

احتمالات المرحلة القادمة

تكتسب محاولة الرئيس قيس سعيد إلغاء العمل بدستور ٢٠١٤ أو إدخال تعديلات واسعة عليه خطورة كبيرة على استقرار الدولة وعلى مسار الانتقال الديمقراطي، خاصة في حال الشروع في إقامة نظام مجالسي المختلف عن النظام الديمقراطي البرلماني أو الرئاسي. فالوضع الراهن من شأنه أن يعمق المخاوف من اتجاه الرئيس نحو الحكم الفردي المطلق. فهو مصر على الاستمرار في تجميد البرلمان، والتصدي لمحاولات النواب الدخول من جديد إلى مبنى البرلمان مستعينا في ذلك بالجيش والأمن، إلى جانب عدد من أنصاره. كما أنه رفض بقوة إنشاء محكمة دستورية، حيث امتنع عن التوقيع على مشروع القرار الذي اتخذه البرلمان بالأغلبية، لأن وجود المحكمة من شأنه أن يسحب منه احتكار تأويل أحكام الدستور. ورغم مطالبته بحل البرلمان بدل تجميده، إلا أنه رافض لذلك حتى لا يجد نفسه مضطرا للدعوة إلى تنظيم انتخابات برلمانية وربما رئاسية خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر. فمسألة الانتخابات لا تزال مؤجلة من قبل رئيس الدولة الذي يعطي الأولوية لمسائل أخرى يعتبرها أكثر أهمية في هذه المرحلة الدقيقة من خطته السياسية.

مخاطر إلغاء دستور ٢٠١٤

عمل الرئيس سعيد على إقناع الشعب التونسي بأن سبب البلاد يكمن في عدد من الأسباب من بينها دستور ٢٠١٤. لهذا قام بإلغاء سبعين بالمائة من أبوابه وفصوله. وه إجراء خطير ستكون له تدعيات كبرى في المستقبل. ولتبرير ذلك زعم أنصاره بأن هذا الدستور هو دستور " النهضة "، وهي من بين المغالطات الفادحة التي لا يزال يروج لها البعض. إنه دستور الجميع، شاركت فيه جميع الأطراف والاتجاهات والأحزاب، و أسهم المجتمع المدنى والقوى الحداثية في صياغته وتحسين فصوله والتنصيص فيه على مختلف الحقوق والحريات. هذه الحقوق التي أصبحت مهددة اليوم في ظل الحكم الفردي. ويخشى في ظل التطورات المتلاحقة " التخلي عن عديد المكاسب الحقوقية في مستوى الحريات العامة وخاصة الحريات الفردية التي باتت مهددة مثل حرية الضمير وحقوق النساء والأقليات باسم الخصوصية والهوية ومبدأ التناصف بين النساء والرجال".

حكومة بدون شرعية أو رؤية

قام سعيد بتعيين سيدة على رأس الحكومة، وهو اختيار ذكي من شأنه أن يبعد عن نفسه تهمة من يعتبرونه رجلا محافظا بحكم موقفه الرافض للجنة الحريات الفردية واعتراضه على مشروع قانون يتعلق بالمساواة في الإرث الذي كان ينوي الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي القيام به قبل وفاته. وتعتبر السيدة نجلاء بودن أول امرأة في تونس وفي العالم العربي تتولى مسؤولية رئاسة حكومة، مما يجعل منها فرصة لتسويق صورة جميلة عن تونس على الصعيد الدولي في هذا الظرف الصعب الذي تمر بها البلاد، وقد تخفف الضغط على الرئيس سعيد بعد أن طالبته جهات كثيرة بضرورة تعيير رئيس للحكومة.

رغم ذلك، استمر التشكيك في شرعية الحكومة القادمة في ظل تجميد البرلمان الذي يفترض أن تستمد منه شرعيتها وفق ما تضمنه دستور ٢٠١٤. وهو ما من شأنه أن يحول دون أن تتمكن رئيسة الحكومة من توقيع اتفاقيات مع مؤسسات التمويل الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وهي ثغرة هامة، خاصة في هذا الظرف الصعب الذي تمر المالية العمومية والاقتصاد الوطني.

كما أن الرئيس مشغول أيضا بإعادة كتابة دستور جديد. وقد وعد بتشكيل لجنة أو لجان تحت إشرافه للانتهاء من هذه المسألة دون ضبط سقف زمني لذلك. وهو موضوع سيكون محل تنازع كبير مع المعارضين له في هذا الشأن في غياب استشارة واسعة حوله. كما سيبقى نقطة خلاف وازنة مع الخارج، وبالأخص الدول الديمقراطية الوازنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.

أما المسألة الحارقة التي من شانها أن تمثل عقبة حقيقة ومؤلمة في طريق الرئيس سعيد وحكومته الجديدة تتمثل في الوضع الاقتصادي الصعب, الذي ينذر باحتمال حصول انهيار كبير وواسع النطاق في ظل تراجع الترقيم السيادي لتونس من قبل كبرى المؤسسات التي تراقب الحالة التونسية بكثير من الدقة, وهو ما أثار غضب الرئيس, ورأى في ذلك تدخلا سافرا من قبل هذه المؤسسات ومن يقف وراءها, واتهمها بممارسة الوصاية وقال عنها " لسنا تلاميذ وليسوا أساتذة".

الأحزاب والمجتمع المدني وتحدي البقاء أو الاندثار

لا يحترم الرئيس الأحزاب ويهاجمها بقوة ولا يؤمن بأهميتها كصيغة لتنظيم الجماهير, لهذا يرافض تأسيس حزب يكون داعما له, ويعتبر الأحزاب جزء من ماض " كريه ", وهي اليوم تجد نفسها أمام منعرج خطير قد يؤدي بها إلى التحلل والاندثار. فهي من جهة متهمة من قبل الرأي العام بكونها فشلت في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي, وهي من جهة اخرى ضعيفة ومجزأة ولا تملك رؤية حقيقية قادرة على إخراج البلاد من المأزق الذي تردت فيه بعد عشر سنوات من ممارسة الحكم والمعارضة.

رغم اعتراف عموم الأحزاب, وبالأخص تلك التي تتمتع بوزن شعبي, بكونها تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية في الوصول إلى هذا المأزق بسبب سياساتها الفاشلة, إلا أن الطيف الواسع من هذه الأحزاب وجدت نفسها بعد شهرين ونصف من إجراءاته الاستثنائية في الموقع المناهض لرئيس الجمهورية, وصدرت عنها مواقف معارضة للمنعطف الذي سلكه وانفراده بالسلطة والقرار. كما اعترضت بشده على إيقاف العمل بالدستور, وطالبته بعدم التمادي في هذا الطريق المدمر للديمقراطية والثورة, وأن يعود إلى الشرعية الدستورية, وان يفتح الحوار مع القوى الفاعلة في البلاد.

اختلفت هذه الأحزاب حول أسلوب التعامل مع رئيس الجمهورية في هذه المرحلة الصعبة. لهذا انقسمت فيما بينها, وتبنى كل جزء منها إحدى الاستراتيجيات الثلاثة التي تجلت ملامحها خلال الأسابيع الأخيرة

استراتيجية الموالاة :

اختارت بعض التنظيمات الحزبية الانحياز إلى رئيس سعيد, ومساندته المطلقة فيما ذهب إليه. فهي ترى أن ما أقدم عليه من قرارات استثنائية هو بمثابة " الحركة التصحيحية " و" عملية إنقاذ للدولة والثورة من قبضة النهضة وحلفائها. لكن أغلب هذه الأحزاب غير ممثلة في البرلمان, ووزنها السياسي محدود, وغير مستعدة لتوحيد صفوفها. فموقفها رمزي لكنه غير فاعل في المحيط المقرب من رئاسة الجمهورية. وقد اضطرت بعض هذه الأحزاب أن تنقلب على الرئيس بعد صدور المرسوم ١١٧, واتهمته بالجنوح نحو الاستبداد.

استراتيجية المقاومة السياسية :

اختارت عديد الأحزاب التعبير عن رفضها للمنحى الانفرادي الذي اعتمده رئيس الدولة, لكنها اكتفت إلى حد الآن بإصدار بيانات متفرقة أو جماعية طالبته بالتراجع عن قراراته, والالتزام باحترام الديمقراطية والتقيد بالدستور وحماية الوحدة الوطنية.

من بين هذه الأحزاب " التيار الديمقراطي " الذي كان مؤسسه محمد عبده أول من شجع الرئيس سعيد على تفعيل الفصل ٨٠ من الدستور لمحاربة الفساد, لكن في بعد التطورات التي حصلت وجد نفسه في مأزق حاليا بعد أن حول هذا الفصل إلى مدخل أو آلية لتقويض الدستور نفسه والاعتماد عليه لتغيير النظام السياسي والمنظومة بشكل جذري, وهو ما جعل عبو يعلن بوضوح أن " قيس سعيد سيصبح رئيسا غير شرعي بمجرد الإعلان عن الأحكام الانتقالية ", وهو ما تم فعلا. هذه الأحزاب التي كانت في البداية مع قرارات ٢٥ جويلية, غير موقفها في النهاية وأصبحت تعتقد بأن الأمر ١١٧ هو انقلاب على الدستور وعلى السلطة.

ما يلفت الانتباه هو صعود تيار مواطني يزداد قوة يوما بعد يوم, تقوده عدة شخصيات مستقلة من نشطاء ومناضلون ينحدرون من تجارب سياسية مختلفة ومن مشارب فكرية وأيديولوجية متباينة. وقد نجح هؤلاء في استقطاب عدد واسع من التونسيين تحت يافطة " مواطنون ضد الانقلاب". كما أصبح هذا التجمع يشكل قوة مناوشة للسلطة بعد نجاحه في تنظيم ثلاث تجمعات احتجاجية كبرى شارك فيها الآلاف من المحتجين الذين طالبوا برحيل الرئيس سعيد. وينوي قادة هذه المبادرة مواصلة التظاهر من أجل إسقاط الانقلاب بعد أن وضعوا خارطة طريق وصفوها بالمناضلة. وأهم ما ورد في هذه الخارطة وضع حد للإجراءات الاستثنائية, والدعوة إلى تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية سابقة لأوانها, وتشكيل حكومة إنقاذ وطني.

من جهتهم رد أنصار قيس سعيد على ذلك بتجييش مقابل للشارع حيث نظموا بدورهم مسيرات طالبت بحل البرلمان وإلغاء الدستور ومنع الأحزاب.

في هذا السياق, يشعر المجتمع المدني بالخطر الذي اصبح محدقا بالبلاد وبالديمقراطية, حيث أعلنت جمعيات ومنظمات عن خوفها الحقيقي من ذهاب الرئيس نحو الانفراد بتغيير الدستور وإدارة شؤون الدولة دون الاستناد على مشاركة البرلمان وأطراف المجتمع المدني. ورغم أن هذه المنظمات مناهضة لحركة النهضة, ورافضة لعودة البرلمان بالصيغة التي كانت عليها, إلا أنها متخوفة من الانحراف كليا بالمسار الانتقالي, والدفع بالبلاد نحو مصير سياسي واقتصادي مجهول.

يتصدر هذه المنظمات الاتحاد العام التونسي للشغل الذي سبق له أن أيد قرارات ٢٥ جويلية, وقام بدعم الرئيس, واقترح عليه أجندة حوار وطني لإخراج من الأزمة. لكن سرعان ما أصيبت قيادة الاتحاد بخيبة أمل, ودفعها نحو التساءل " كيف سيكون المخرج في إطار دستوري للوضع الاستثنائي المضر للاقتصاد وبكل ما هو اجتماعي "؟. كما عبر أمينه العام عن اختلافه مع رئيس الجمهورية حول أسلوب معالجة الأزمة, داعيا إلى ما وصفه بتحمل " المسؤولية الوطنية من اجل بناء تونس الغد في إطار تشاركي وطني فيه الوضوح والصدق والصراحة.". .

هذا الوضع الغامض والمتذبذب جعل منظمات عديدة من بينها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات تعتبر أن قيس سعيد تراجع عن وعوده, وأكدت في بيان لها أنه " رغم تطمينات رئيس الجمهورية السابقة بعدم المساس بالفصول المتعلقة بالحريات فقد ولدت لديهم عدة تخوفات, لأنه قال سابقا انه سيقوم بمجموعة من المشاورات واللقاءات, والذهاب في المرحلة القادمة بمقاربة تشاركية مع المجتمع المدني إلا ان ما تلاحظه رئيسة الجمعية بعد مرور نحو ٦٠ يوما عن قرارات ال٢٥ من جويلية ٢٠٢١ هناك غموض وانعدام وضوح الرؤية خاصة أن المجتمع المدني لم يتلقى ردود فعل واضحة على تساؤلاتهم حول مسار ومستقبل حماية الحقوق والحريات "٢.

في مواجهة الشعبوية

يتهم المعارضون للرئيس قيس سعيد بكونه " شعبوي " في تفكيره وفي برنامجه السياسي وفي تعامله مع القضايا والمواطنين. وقد كتبت دراسات والفت كتب في هذا السياق. وفي رد على هذا الاتهام كتب شقيق الرئيس نوفل سعيد, وهو أحد أنصاره الرئيسيين, " بالنظر إلى كون الشعبوية هي بالأساس ربط للصلة بالشعب مباشرة بمعزل عن الهيئات البينية التي تنكرت لمطالب الشعب, وفي مقدمة هذه الهيئات البرلمان, أسمح لنفسي بالقول دون خجل أو مواربة أنّ ما أتاه قيس سعيّد في ٢٥ جويلية حتى وإن كان يدخل في خانة ما يسمى بالشعبوية , فقد جاء لينقذ الديمقراطية ولينقذ الدولة التونسية من نفسها, نعم بهذا المعنى علينا أن نقبل أنّ الشعبوية هي خشبة نجاة الدولة والديمقراطية وأملها الأخير باعتبار أنّها تفتح أمل تغيير وإصلاح الدولة من داخلها".

رغم هذه التصريحات الحادة نسبيا, إلا أن المنهجية التي تسلكها منظمات المجتمع المدني في غالبيتها تتجنب حصول القطيعة مع رئاسة الجمهورية, وتتمسك بضرورة فتح الحوار معها باعتبارها سلطة اقتراح. لهذا السبب أجرت قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل سلسلة من اللقاءات مع بعض الأحزاب السياسية التي تقف على يسار حركة النهضة. كما نظمت يوما تشاوريا مع عدد من خبراء القانون الدستوري بحثا عن توصيات يمكن أن تعتمدها المنظمة في حال أن قرر رئيس الدولة فتح باب الحوار مع المجتمع المدني.

الخارج : حكومات وممولون ومنظمات الحقوقية

بدأت الحكومات الغربية تشعر بأن شريكها التونسي قد دخل في مغامرة سيكون من الصعب أن تغض الطرف عنها نظرا لغرابتها, وتعارضها مع الفلسفة السياسية الليبرالية التي تعتمدها أنظمة الحكم الديمقراطي. فالرئيس سعيد يسعى بكل ثبات نحو إقامة ما يسميه أنصاره ب" البناء الديمقراطي القاعدي " الذي لا دور للأحزاب فيه, وهو بعيد كثيرا عن الأنظمة الديمقراطية التمثيلية والليبرالية.

بناء عليه, اعتبرت منظمة هيومن رايتس ووتش أن ديمقراطية تونس تعيش" أكثر اللحظات خطورة ", وأضافت أن قرار الرئيس سعيد القاضي بأن " يحكم بالمراسيم الرئاسية يمثل أخطر تهديد مؤسسي للتقدم الذي أحرزته تونس بصعوبة على صعيد حقوق الإنسان منذ ثورة ٢٠١١".

ونظرا لدقة المرحلة وصعوبتها, فقد توجهت مجموعة الدول السبع الكبار عن طريق سفرائها بتونس برسالة مشتركة حثوا فيها الرئيسقيس سعيّدعلى " سرعة العودة إلى نظام دستوري يضطلع فيه برلمان منتخب بدور بارز " وعلى الحاجة الماسة " لتعيين رئيس حكومة جديد " تكون " مقتدرة تستطيع معالجة الأزمات الراهنة التي تواجه تونس على الصعيد الاقتصادي والصحي" وأن يفسح المجال " لحوار شامل حول الإصلاحات الدستورية والانتخابية المقترحة. " ودعوه بالخصوصإلى " الالتزام باحترام الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لجميع التونسيين وباحترام سيادة القانون". كما صدر عن البرلمان الأوربي موقف قوي إذ أعربت الأغلبية الساحقة من أعضائه عن " قلقهم العميق من أن السلطات مركزة بشكل كبير في يد الرئيس " ودعوا إلى " الحفاظ على الدستور " والحاجة إلى برلمان شرعي يعمل بشكل جيد. كما دعوا إلى " العودة إلى الديمقراطية الكاملة ", وأدانوا " حظر السفر ومراقبة الدولة والاعتقالات الجبرية. " ووضع حد للمحاكمات العسكرية للمدنيين .

هذا وقد توالت الرسائل والإشارات الدبلوماسية الموجهة من قبل هذه الدول في محاولة منها تجنيب تونس الوقوع في هذا المأزق السياسي الخطير. فهذه الدول الحريصة على مصالحها تخشى من أن تنزلق تونس نحو الفوضى، وتتحول إلى دولة فاشلة إن لم تعمل نخبها السياسية على حسن إدارة خلافاتها بعقلانية ووفق القانون. وآخر هذه الرسائل عدم توجيه أمريكا الدعوة إلى السلطة التونسية للمشاركة في " مؤتمر الديمقراطية بشمال إفريقيا " الذي سيعقد بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٢١. وهو المؤتمر الذي وعد بايدن بتنظيمه في حال انتصاره في الانتخابات الأمريكية الأخيرة. وكان ينوي تنظيمه في تونس باعتبارها البلد الوحيد الذي صمد خلال الربيع العربي، وتمكن من إقامة ديمقراطية ناشئة. كما سبق أن أعلنت منظمة الفرنكفونية عن تأجيل عقد مؤتمرها الذي كانت تنوي تنظيمه في تونس بسبب تعطل المسار الديمقراطي فيها, واعتبرت أن أسباب التأجيل تتعلق بعدم جاهزية البلد لاحتضان مؤتمر من هذا الحجم.

في المقابل رفض الرئيس سعيد المواقف الدولية الرافضة لقراراته, ووجد مساندة صريحة من قبل بعض الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني التي اعتبرت ذلك " نزوعا استعماري وتدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لتونس". في حين عمل الرئيس سعيد على كسب الوقت حتى يتمكن من إعادة ترتيب البيت الداخلي والمسك بجميع خيوط السلطة, وبالتالي أن يفرض إرادته على الجميع.

نتائج وخلاصات

في ضوء ما تقدم، يمكن تسجيل مجموعة من النتائج التي تمخضت عنها التجربة التونسية في ضوء الأزمة الراهنة :

- رغم نجاح النخب السياسية في تجاوز أزماتها السابقة، خاصة تلك التي اندلعت في أعقاب فشل حكم الترويكا بقيادة حركة النهضة وحصول اغتيال قياديين من الجبهة الشعبية اليسارية، وهو ما وفر فرصة للحصول على جائزة نوبل للسلام للرباعي الذي لعب دورا حاسما وجنب البلاد حربا أهلية كانت على الأبواب، إلا أن الانقسام استمر بشكل أفقي وعمودي، وهو ما جعل الأزمة الراهنة تتعمق وتستفحل، وتكاد تجر البلاد نحو تهديد السلم الأهلي.

- بدا واضحا الآن، بعد ثماني سنوات من تطبيق الدستور أن النظام السياسي الذي اختارته القوى السياسية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي لم ينجح في خلق الاستقرار السياسي، وساعد في المقابل على توليد الصراع بين مؤسسات الدولة ورموزها، وحال دون تواصل الحكومات وعدم نجاحها في تحقيق التراكم والتقدم بالبلاد. لهذا تتجه الأمور نحو تغيير هذا النظام والانتقال نحو نظام لم تتضح معامله لكن رئيس الدولة سيكون محوريا، وقد تتجاوز صلاحياته ما يتمتع به الرئيس في الأنظمة الرئاسية.

- تونس مرشحة لتشهد صراعا قد يستمر لفترة ما بين رؤية الرئيس سعيد الهادفة نحو إقامة نظام مجالسي يبنى من تحت نحو الفوق، وبين تمسك معظم الأحزاب والقوى السياسية بالنظام الديمقراطي التمثيلي سواء في شكله البرلماني أو الرئاسي، وهو النظام الذي يحقق نوعا من التوازن بين السلط، والقائم على الدستور وتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة، وعلى تفعيل رقابة المؤسسات والمجتمع المدني واحترام الحقوق والحريات.

- لم ينجح الإسلام السياسي في خلق حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي, حيث كشفت التجربة التونسية عن استمرار التنافر والصراع بين حركة النهضة وحلفائها وبين بقية الأطراف السياسية, وذلك رغم ما شهدته السنوات العشر من اندماج وشراكة وقيام حكومات ائتلافية عديدة كانت النهضة طرفا مهما في معظمها. لكن في ظل الأوضاع الراهنة توجد أطراف لا تزال تصر على أن تضحي بالديمقراطية من أجل ضمان إقصاء الإسلام السياسي من المشهد, وإن لزم الأمر اللجوء إلى الطرق التعسفية وغير الديمقراطية من أجل بناء " ديمقراطية بدون إسلاميين". وهو ما جعل النموذج المصري حاضرا بقوة في الصراع الدائر حاليا بتونس.

- لا يمكن الحكم على تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس بالفشل رغم انهيار الأحزاب, ورفض قطاعات واسعة من التونسيين لفكرة البرلمان, فالحالة لا تزال مفتوحة على اكثر من احتمال, وسيكون من الصعب إيقاف التجربة نهائيا رغم جدية المحاولات التي تجد دعما من قبل قوى الثورة المضادة في الداخل والخارج, غير أن هناك بنية تحتية مقاومة لا تزال تمنع وأد الديمقراطية الناشئة واغتيال روح الثورة المتوثبة رغم الإرهاق والخيانات وتفشي الفقر المادي والفكري.

- تخشى القوى الديمقراطية, وخاصة الحركة النسوية من أن يؤدي البناء القاعدي والانتخاب على الأفراد الذي يدعو إليه الرئيس قيس سعيد إلى " إقصاء للنساء من التمثيل المحلي والجهوي والوطني إذا تم التراجع عن مبدأ التناصف في الانتخابات أو عدم احترام المناصفة في جميع الهيئات المنتخبة في إطار مجتمع محافظ تهيمن على عقلياته المحلية والجهوية النزعة الذكورية المستبعِدة لمقبولية النساء في ولوج مواقع القرار السياسي سواء التمثيلي منه أو التنفيذي".

- رغم أهمية الجوانب القانونية التي يدور حولها نزاع في تونس هذه الأيام, إلا أن الحصاد الاقتصادي والاجتماعي سيبقى هو المحدد للمآل السياسي والأيديولوجي. ما يؤكده جميع خبراء الاقتصاد أن الحالة الاقتصادية في تونس هشة, وهي تقترب بنسق سريع نحو المثال اللبناني من حيث تفاقم الأزمة المالية, او بالنسبة لسوء إداراتها أو بالنظر لحالة الفساد المتفشية, أو في عزوف الجماهير عن مختلف اللاعبين السياسيين. لهذا كلما تأخرت عملية التوصل إلى حلول فعلية للأزمة الاقتصادية, كلما زادت الأوضاع سوء, واقتربت الدولة من حالة الإفلاس.